

Distr.
GENERAL

A/53/358
11 September 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والخمسون
البند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

خطط ومشاريع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نفذت أو الجاري تنفيذها أو المتواخى تنفيذها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ من جانب مائتين ثلائين، ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وغير التابعة للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	
٣	٦ - ١	أولاً - مقدمة
٤	١٨- ٧	ثانياً - وصف المشاريع
٤	١٣- ٨	ألف - المشاريع التي نفذت
٦	١٥-١٤	باء - المشاريع الجاري تنفيذها
٦	١٨-١٦	جيم - المشاريع المتواخى تنفيذها
٧	٢٢-١٩	ثالث - الردود الخطية الأخرى

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات
٨	٢٦-٢٣
١٠	مرفق - قائمة مقدمي الردود
	قائمة الجداول
١٢	١ - المشاريع التي نفذت
١٢	ألف - المشاريع التي نفذها مانحون ثنائيون
٢٢	باء - المشاريع التي نفذتها منظمات إقليمية ومنظمات دولية غير تابعة للأمم المتحدة
٢٦	جيم - المشاريع التي نفذتها مؤسسات الأمم المتحدة
٤٥	٢ - المشاريع الجاري تنفيذها
٤٥	ألف - المشاريع الجاري تنفيذها من جانب مانحين ثنائيين
٦١	باء - المشاريع الجاري تنفيذها من جانب منظمات إقليمية ومنظمات دولية غير تابعة للأمم المتحدة
٦٥	جيم - المشاريع الجاري تنفيذها من جانب مؤسسات الأمم المتحدة
٨٢	٣ - المشاريع المتواخي تنفيذها
٨٢	ألف - المشاريع المتواخي تنفيذها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ من جانب مانحين ثنائيين
٨٧	باء - المشاريع المتواخي تنفيذها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ من جانب منظمات إقليمية ومنظمات دولية غير تابعة للأمم المتحدة
٨٨	جيم - المشاريع المتواخي تنفيذها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ من جانب مؤسسات الأمم المتحدة
٩٦	٤ - اللجنة الأوروبية: الأموال التي خصصتها الدول الجزرية النامية في إطار اتفاقية لومي للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠

أولاً - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخمسين، المعقدة عام ١٩٩٥، القرار ١١٦/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية، في دورتها الثالثة والخمسين، تقريراً عن خطط وبرامج ومشاريع التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي نفذت استجابة لبرنامج العمل المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(١)، وكذلك تلك الجاري تنفيذها، وتلك المتواجدة تنفيذها خلال فترة السنوات الخمس من تاريخ التقرير. وفي وقت لاحق، أعادت الجمعية العامة التأكيد على ذلك الطلب في قراريها ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و٢٠٢/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

٢ - ومن أجل جمع المعلومات الازمة لإعداد التقرير، دعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المانحين الثنائيين، والمنظمات والهيئات المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها، والمنظمات الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تقديم المعلومات المطلوبة. وترد في المرفق الأول من هذا التقرير قائمة بمقدمي الردود. ولم تتمكن بعض المنظمات من الوفاء بالموعد النهائي، ولكنها أشارت إلى أنها ستقدم تقارير شاملة في إطار الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي ستعقد مباشرة قبل الدورة العادية الرابعة والخمسين للجمعية، في عام ١٩٩٩ من أجل إجراء تقييم متعمق للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل^(٢).

٣ - وتمشياً مع طلب الجمعية العامة، جمعت المعلومات بشأن المشاريع في جداول منفصلة: المشاريع التي نفذت؛ وكذلك الجاري تنفيذها؛ وتلك المتواجدة تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣. وضمن كل جدول، ترد المعلومات منظمة تبعاً للمجالات البرنامجية والجهات المانحة. ويكون كل جدول من خمسة أعمدة توفر معلومات عن اسم البلد أو المنظمة التي قدمت المعلومات، ووصف موجز للمشروع، وتكلفة المشروع بدولارات الولايات المتحدة، وتاريخ بدء المشروع والانتهاء منه، ولاحظات تتصل بالمشروع. وفي نهاية كل جدول، ترد ملاحظات كلما دعت الضرورة إلى تقديم مزيد من التوضيحات.

٤ - ويجري، في أحيان كثيرة، تخطيط وتنفيذ المشاريع الإنمائية، ولا سيما تلك المتعلقة بالهيكل الأساسية، على مدى سنوات متعددة. وبالتالي، فإن العديد من المشاريع التي أبلغ عنها مقدمو الردود بدأ العمل فيها في أوائل التسعينيات واستمر إلى ما بعد عام ١٩٩٤، وهو العام الذي عقد فيه المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وبناءً عليه، فقد أدرجت في هذا التقرير معلومات عن المشاريع التي ستنفذ على مدى سنوات متعددة والتي بدأ العمل فيها قبل عام ١٩٩٤.

٥ - وبما أن المانحين الثنائيين والمنظمات الإقليمية والمنظمات متعددة الأطراف قد أبلغت عن نفس المجالات البرنامجية للفترة نفسها، فمن المحتمل أن تكون قد قدمت بعض المعلومات عن المشروع نفسه. وقد بذل جهد لحذف المعلومات المتكررة بقدر ما سمحت به المعلومات المقدمة. وقد خضعت جميع الردود للتحقيق

والتدقيق الشديدين، ولا سيما في مجالات مثل تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وموارد المياه العذبة، حيث يمكن لمرفق البيئة العالمية، بوصفه آلية التمويل، ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بوصفهما الوكالتين المنفذتين، تقديم معلومات عن المشروع نفسه. كما أن بعض المانحين الثنائيين قد أبلغوا عن المساهمات التي قدموها لمرفق البيئة العالمية. وفي هذه الحالات، لا يرد في هذا التقرير سوى التمويل من جانب مرفق البيئة العالمية، مع حذف المعلومات التي يوفرها مقدمو الردود الآخرون عن نفس الموضوع.

٦ - ولدى إعداد هذا التقرير، لم يكن عدد من المانحين الثنائيين، بما فيهم بعض المانحين الرئيسيين، وبعض المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، قد رد على الدعوة التي وجهتها إليهم الإدارة لتقديم المعلومات. ولذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير غير كاملة.

ثانيا - وصف المشاريع

٧ - قدم جميع مقدمي الردود تقريراً معلومات تتسم بحسن التنظيم والدقة، مستخدمين صيغة الجدول الموحد التي أرسلت إليهم. وقدم عدد منهم، بما في ذلك اللجنة الأوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، تكملة للجدول، في شكل تقارير وမနشورات توفر معلومات أكثر تفصيلاً عن الأنشطة والمبادرات التي اضطلاعوا بها في معرض تنفيذهم لبرنامج العمل. وبذلت جهود لتركيز المعلومات الواردة في التقارير والمنشورات وإدراجها في الجداول. وتعطي المعلومات المتاحة في الجداول، في مجلملها، فكرة جيدة إلى حد ما، وإن كانت غير كاملة، عن المبادرات والأنشطة التي تضطلع بها البلدان والمنظمات تنفيذاً لبرنامج العمل.

ألف - المشاريع التينفذت

٨ - يورد الجدول ١ المشاريع التي نفذها المانحون الثنائيون والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف، مقسمة إلى ثلاثة بنود فرعية لتعكس الأنماط الثلاثة لمقدمي الردود. ويبيّن الوصف المقدم لأغراض ومضامين المشاريع أن المجالات المواضيعية لبرنامج العمل قد تمت تفاصيلها بصورة جيدة إلى حد ما. ويستهدف عدد كبير من المشاريع حماية البيئة وحفظ الموارد، مثل المشاريع الواردة في إطار تغير المناخ، وإدارة النفايات، والموارد الساحلية والبحرية، وموارد المياه العذبة، وموارد الأرضي، والتنوع البيولوجي، وموارد السياحة. أما المشاريع الأخرى، بما فيها تلك الواردة في إطار العلم والتكنولوجيا، والنقل والاتصالات، والمؤسسات الوطنية والإقليمية، وتنمية الموارد البشرية، فقد كرست لتعزيز التنمية العامة.

٩ - ويبوحي وصف المشاريع بأنه يمكن عموماً تصنيفها على وجه التقرير في فئتين "نظيرية" و "مادية". فالمشاريع التابعة لفئة المشاريع "النظيرية" هي التي تستهدف في معظمها التحليل التقني أو تحليل السياسات، والخطيط، والتنسيق. وقد اتخذت شكل حلقات عمل، وحلقات دراسية، واجتماعات خبراء،

وتدريب، ونشرات، وخدمات استشارية ومساعدات مقدمة في المجال التقني. أما المشاريع المندرجة تحت فئة المشاريع "المادية"، فهي في معظمها متصلة بتطوير الهياكل الأساسية، مثل إنشاء الأسوار البحرية والاستحكامات، وبناء الطرق والجسور، وتحسين المعدات والمرافق، وبناء الموانئ والمدارس، وما إلى ذلك.

١٠ - وتنبأ تكاليف المشاريع تبايناً كبيراً، بحيث تتراوح ما بين أقل من ١٠٠٠ دولار وعدة ملايين من الدولارات. وبوجه عام، استفادت المشاريع "النظرية" من المخصصات المالية الأقل حجماً مقارنة بالمشاريع "المادية"، وخصوصاً مشاريع الهياكل الأساسية ذات النطاق الواسع. وكما كان متوقعاً، تم بوجه عام بدء وإنجاز المشاريع "النظرية" في غضون عام واحد، بينما جرى التخطيط، في أحيان كثيرة، لمشاريع الهياكل الأساسية "المادية" بحيث تستمر عدة سنوات. غالبية المشاريع التي مولتها مانحون ثنائيون هي من المشاريع "المادية" التي يدوم تنفيذ العديد منها عدة سنوات، ويقوم على أساس التعاون بين حكومتين.

١١ - وقد ركز بعض المانحين الثنائيين فيما يبذلو على الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تربطهم بها صلات جغرافية أو تاريخية أوthon. وفي حين تتضح هذه السمة في المعلومات المقدمة لأغراض هذا التقرير، فإنه من غير الواضح إن كانت تفضيلات المانحين هذه تشكل جزءاً من اتجاه أو نمط عام. ونظراً للضخامة النسبية للنفقات، فإن بعض القطاعات، مثل تنمية مصائد الأسماك، والنقل والاتصالات، قد جذبت أموالاً أكثر من غيرها. ويبدو أن بعض المجالات البرنامجية، مثل إدارة التفاصيات، والمؤسسات الإقليمية، والعلم والتكنولوجيا، لم تحظ باهتمام واف. أما بالنسبة للمشاريع التي مولتها أو نفذتها منظمات دولية، فيبدو أنه لا يوجد نمط واضح للتفضيل أو التركيز. ومن المفهوم أن صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة تركز على المجالات البرنامجية التي تقع ضمن ولاياتها أو في مجال درايتها الفنية الخاصة.

١٢ - ومن السمات الهمة التي يمكن استبانتها بوضوح من المعلومات التي وفرها مقدمو الردود، التركيز الشديد على المؤسسات الوطنية وتنمية القدرات الإدارية والموارد البشرية، ويدل على ذلك العدد الكبير من المشاريع المسلط بها في هذين المجالين، فضلاً عن الأموال المخصصة لها. ويبدو أن هذه الدلائل تشير إلى وجود إجماع بين البلدان والمنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف بشأن أهمية هذه المجالات البرنامجية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٣ - أما المعلومات التي قدمتها المنظمات الإقليمية والمتعددة الأطراف عن المشاريع، فتبين أيضاً أنها اضطلعت بعدد أكبر من المشاريع "النظرية". فقد نظمت صناديق منظومة الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، فضلاً عن المنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، عدداً كبيراً من حلقات العمل والحلقات الدراسية التي تتناول مواضيع أو أفكار رئيسية محددة. وكذلك قامت هذه المنظمات، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بنشر العديد من التقارير والأبحاث والورقات التقنية^(٣). ويصدق هذا القول على منظمات إقليمية ودولية أخرى. ومعظم هذه المشاريع أصغر من حيث التكاليف وأقصر مدة.

باء - المشاريع الجاري تنفيذها

١٤ - يقدم الجدول ٢ معلومات عن المشاريع الجاري تنفيذها. وبوجه عام ، فإن السمات الرئيسية التي ظهرت من الجدول ١، على النحو المبين أعلاه، تنطبق أيضاً على هذه المشاريع. وقد زاد بعض المانحين الثنائيين عدد المشاريع الجديدة في مجالات كانت تحظى سابقاً بعدد أقل من المشاريع، مثل إدارة التفاصيات، والمؤسسات الإقليمية، والعلم والتكنولوجيا. ومع ذلك، لا تزال هذه المجالات تحظى باهتمام أقل نسبياً. وبالمثل، تشير المعلومات التي قدمها عدد من المنظمات المتعددة الأطراف إلى وجود زيادة مماثلة في عدد المشاريع الجديدة. وهذه التطورات إيجابية بالتأكيد، مما يدل على أن هذه البلدان والمنظمات قد استجابت نوعاً ما لنداءات برنامج العمل.

١٥ - وتشير المعلومات التي قدمها بعض المانحين الثنائيين في الجدولين ١ و ٢ إلى السمة المرحلية لبعض المشاريع الخاصة بالهيأكل الأساسية وبناء القدرات. فهذه المشاريع تنفذ على مراحل. ولدى توفر أي ملاحظات عن المراحل السابقة لهذه المشاريع، فهي تكون في معظمها إيجابية، مما يبرر استمرارها. وفي عدد من الحالات، مثل تقديم المساعدة التقنية إلى بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في المحيط الهادئ في مجال خدمات الأرصاد الجوية، ما فتئ الدعم يقدم بشكل متواصل وغير منقطع على مدى سنوات متعددة، مما يدل على الحاجة الكبيرة في المدى الطويل إلى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات في هذه البلدان.

جيم - المشاريع المتواخى تنفيذها

١٦ - كما يظهر من الجدول ٣، فإن عدد المشاريع المخطط لها للسنوات الخمس القادمة أقل بكثير مما سبق. ويعزي بعض المانحين الثنائيين نقص المعلومات عن الخطط المستقبلية إلى عمليات الميزنة. وبينما زاد عدد المشاريع المتواخى تنفيذها من قبل المنظمات المتعددة الأطراف، فإن الإطار الزمني لأغلبيتها يمتد إلى سنة ٢٠٠١ أو ٢٠٠٠. ولهذا تعتبر الأدلة الناتجة عن الجدول ٣ غير كافية لاستخلاص أي استنتاجات بشأن الاتجاه أو النمط الذي سيتحذّه الدعم الثنائي أو المتعدد الأطراف في المستقبل من حيث الاستمرار في تنفيذ برنامج العمل.

١٧ - ومع ذلك، فإن المعلومات عن أحد مصادر التمويل الإنمائي قد تلقي مزيداً من الضوء على الحالة في المستقبل. ففي المذكرة الإعلامية التي قدمتها اللجنة الأوروبية بشأن المعونة المقدمة إلى الدول الجزرية النامية، أشارت إلى أنها، في إطار اتفاقية لومي، قد خصصت ما مجموعه ٧٧١,٧ مليون وحدة من وحدات النقد الأوروبية (٨٤٦,٧ مليون من دولارات الولايات المتحدة) للدول الجزرية النامية في مناطق أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠. وقد تركزت المعونة على التنمية الريفية، ومصائد الأسماك، والنقل، والاتصالات، والتنمية الاجتماعية. ويرد في الجدول ٤ سرد تفصيلي للمبالغ المخصصة للدول الجزرية النامية المستفيدة.

١٨ - وفي التوصيات التي قدمتها اللجنة الأوروبية بشأن التعاون الإنمائي بعد عام ٢٠٠٠، يرد القضاء على الفقر بوصفه الهدف الاستراتيجي العام. ومن المبادئ التوجيهية الرئيسية المقترن تطبيقها على كل وجه من أوجه الشراكات، مبدأً إدماج الإدارة المستدامة للبيئة والموارد الطبيعية في الأنشطة الإنمائية، مع مراعاة ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما إزاء الخطر الذي يشكله تغير المناخ. وفي حين أنه يمكن، فيما يبدو، اعتبار هذا التوجه خطوة إلى الأمام دعماً لمواصلة تنفيذ برنامج العمل، فإنه لم يتضح حتى الآن ما سيخصص من أموال إضافية للدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار اتفاق ما بعد سنة ٢٠٠٠.

ثالثاً - الردود الخطية الأخرى

١٩ - بدل استعمال الجدول الموحد لتنظيم المعلومات، لجأ العديد من مقدمي الردود إلى توفير نصوص أو إلى طرق أخرى لوصف دعمهم. فقدمت ألمانيا معلومات عن التزاماتها تجاه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحت بند التعاون التقني والتعاون المالي. وفي الفترة ١٩٩٤-١٩٩٧، تلقت ٣٠ من الدول الجزرية الصغيرة النامية حوالي ٤٤ مليون من دولارات الولايات المتحدة لمشاريع التعاون التقني التي نفذت في تلك الفترة، وتم الالتزام بتقديم مبلغ ٦٥ مليون دولار لمشاريع التعاون التقني و ٨٠ مليون دولار لمشاريع التعاون المالي التي لا تزال قيد التنفيذ، في ٤٤ من الدول الجزرية الصغيرة النامية. وركزت الغالبية العظمى من هذه المشاريع على المؤسسات الوطنية وعلى تمية القدرات الإدارية والموارد البشرية. ويشهد عدد المشاريع المتواхи تنفيذها خلال السنوات الخمس القادمة تضاؤلاً. فالمشاريع التي وردت في التقرير هي تلك التي سبق الالتزام بها في إطار التعاون بين حكومتين، حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، ويقدر إجماليها بمبلغ ٤٥ مليون دولار. وستخضع تلك المشاريع لعمليات تقييم إضافية.

٢٠ - وأبلغت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنه بالرغم من عدم اضطلاعها بأي مشاريع في الوقت الحاضر، فإن مختبر البيئة البحرية التابع للوكالة سيلبي الطلبات التي تتقدم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل التدريب أو الحصول على المساعدة خلال الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣.

٢١ - وقدم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات معلومات مفصلة عن مبادراته. فمشروعه التي تركز على مراقبة المخدرات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تغطي عدة مجالات برامجية تتراوح من تحفيض الطلب على المخدرات وإعمال القانون إلى التثقيف الوقائي، ومراقبة المخدرات والسياحة، ودور المرأة في التنمية. وفي منتصف عام ١٩٩٨، كان البرنامج قد وفر نحو ١٤ مليون دولار لتنفيذ هذه المشاريع؛ والتزم بتقديم ١٢ مليون دولار أخرى لمشاريع جار تنفيذها حالياً؛ وخطط لتوفير نحو ٦ مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة.

٢٢ - وأبلغ مصرف التنمية الكاريبي بأنه ساهم في عدد من المشاريع الإقليمية لتقديم المساعدة في المجالات البرنامجية لتعزيز المؤسسات وبناء القدرات. كما أنه شارك في تمويل مشروع واحد لإدارة النفايات الصلبة في منطقة شرق الكاريبي.

رابعا - الاستنتاجات

٢٣ - بالرغم من أن المعلومات التي قدمها المانحون الثنائيون والمنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية غير كاملة، فإنها تعتبر مفيدة في تقييم مدى استجابة المجتمع الدولي لبرنامج العمل. وتحوي المعلومات المتاحة، كما وردت في الجداول، بأنه على الرغم من التغطية الجيدة إلى حد ما التي حظيت بها جميع المجالات البرنامجية لبرنامج العمل، فإن المانحين الثنائيين والمنظمات الإقليمية والدولية، قد ركزوا على بناء المؤسسات الوطنية وتنمية الموارد البشرية، وذلك بالرجوع إلى عدد المشاريع والموارد المخصصة لها. أما فيما يتعلق بالمانحين الثنائيين، فقد ركزوا بشدة أيضاً على تنمية مصائد الأسماك، والنقل، والاتصالات. وقد حظيت بعض المجالات البرنامجية، مثل إدارة التغذية، والمؤسسات الوطنية، والعلم والتكنولوجيا، على تركيز أقل، بالرغم من حدوث بعض الزيادة في السنوات الأخيرة في عدد المشاريع في تلك المجالات.

٢٤ - وتحوي المعلومات المتوفرة، فيما يبدو، بوجود زيادة في عدد المشاريع اعتباراً من عام ١٩٩٤ وهي السنة التي عقد فيها المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونظراً لعدم توفر المعلومات عن أنشطة بعض المانحين الثنائيين الرئيسيين، ولكون المعلومات التي وفرها مقدمو الردود فيما يتعلق بالمشاريع التي ستنفذ خلال السنوات الخمس القادمة ناقصة، فمن السابق لأوانه الحكم الآن على ما إذا كانت هذه الزيادة ستستمر.

٢٥ - ومن المستحبوب، بالنسبة للوكالات المانحة التي لم تقدم مدخلاتها بعد، أو التي ترغب في استكمال مدخلاتها، أن تقوم بذلك قبل انعقاد مؤتمر المانحين وذلك لتمكين الأمة العامة من استكمال هذا التقرير وتقديمه إلى المؤتمر كوثيقة معلومات أساسية.

٢٦ - وستزداد في المستقبل ازدياداً كبيراً الأهمية المعلقة على تجميع المعلومات عن البرامج والمشاريع والفائدة المكتسبة منها إن أمكن الإضطلاع بذلك التجميع بالاقتران باستعراض فرادى المجالات البرنامجية. ومن المرجح أن تفيد عملية الاستعراض من معلومات أكثر تركيزاً يمكن أن تسهل بطريقة أفضل التقييمات والتقديرات المتعتمدة لتنفيذ برنامج العمل.

الحواشي

- (١) تقرير المؤتمر العالمي المعنى بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريجتاؤن، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع I.I.18.94 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.
- (٢) إن البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ يقوم الآن بإعداد تقرير شامل لتقديمه إلى الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وستقدم معلوماته المتعلقة بالمشاريع إلى الإدارة في مرحلة لاحقة. وقد أبلغ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل التهوض بالمرأة أنه سيطبق المجموعات النموذجية في مجال التدريب المتعلق بـ "النساء وإدارة البيئة والتنمية المستدامة" في الدول الجزرية الصغيرة النامية عندما تتوفّر لديه الموارد المالية. وأبلغ مصرف التنمية الأفريقي عن تأخيره في إعداد المعلومات المتعلقة بالمشاريع لانشغاله باجتماعه السنوي.
- (٣) لم تدرج هذه التقارير والمنشورات في قوائم منفصلة بالجدول ولكن تم توليفها تحت العناوين ذات الصلة.

مرفق

قائمة مقدمي الردود

الحكومات

ألمانيا
آيرلندا
آيسلندا
إيطاليا
فنلندا
لوكسمبورغ
المملكة المتحدة
النرويج
النمسا
نيوزيلندا
اليابان

المنظمات الإقليمية والمنظمات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة

أمانة الكمنولت
اللجنة الأوروبية
مصرف التنمية الآسيوي
مصرف التنمية الكاريبي
منظمة دول شرق آسيا

مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
صندوق الأمم المتحدة للاسكان
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
مرفق البيئة العالمي
مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموقل)

المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
المنظمة البحرية الدولية
المنظمة الدولية للطيران المدني
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
منظمة الصحة العالمية
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الجدول ١ - المشاريع التي نفذت

ألف - المشاريع التي نفذها مانحون ثنائيون

باء - المشاريع التي نفذتها منظمات إقليمية ومنظمات غير تابعة للأمم المتحدة

جيم - المشاريع التي نفذتها مؤسسات الأمم المتحدة

الجدول ٢ - المشاريع الجاري تنفيذها

ألف - المشاريع الجاري تنفيذها من جانب مانحين ثنائين

باء - المشاريع الجاري تنفيذها من جانب منظمات إقليمية ومنظمات دولية غير تابعة للأمم المتحدة

جيم - المشاريع الجاري تنفيذها من جانب مؤسسات الأمم المتحدة

الجدول ٣ - المشاريع المتواخى تنفيذها

ألف - المشاريع المتواخى تنفيذها في الفترة ١٩٩٩-٢٠٠٣ من جانب مانحين ثنائين

باء - المشاريع المتوكى تنفيذها في الفترة ٢٠٠٣-١٩٩٩
من جانب منظمات إقليمية ومنظمات دولية غير
تابعة للأمم المتحدة

جيم - المشاريع المتوكى تنفيذها في الفترة ٢٠٠٣-١٩٩٩
من جانب مؤسسات الأمم المتحدة

الجدول ٤ - اللجنة الأوروبية: الأموال التي خصصتها للدول
الجزرية النامية في إطار اتفاقية لومي للفترة
٢٠٠٠-١٩٩٦

(المبالغ المخصصة للبرامج الإرشادية الوطنية والإقليمية بـ ملايين دولارات الولايات المتحدة)

A/53/358
Arabic
Page 12

A/53/358
Arabic
Page 13

A/53/358
Arabic
Page 14

A/53/358
Arabic
Page 15

A/53/358
Arabic
Page 16

A/53/358
Arabic
Page 17

A/53/358
Arabic
Page 18

A/53/358
Arabic
Page 15

A/53/358
Arabic
Page 19

A/53/358
Arabic
Page 20

A/53/358
Arabic
Page 21

A/53/358
Arabic
Page 22

A/53/358
Arabic
Page 23

A/53/358
Arabic
Page 24

A/53/358
Arabic
Page 25

A/53/358
Arabic
Page 26

A/53/358
Arabic
Page 27

A/53/358
Arabic
Page 28

A/53/358
Arabic
Page 29

A/53/358
Arabic
Page 30

A/53/358
Arabic
Page 31

A/53/358
Arabic
Page 32

A/53/358
Arabic
Page 17

A/53/358
Arabic
Page 33

A/53/358
Arabic
Page 34

A/53/358
Arabic
Page 35

A/53/358
Arabic
Page 36

A/53/358
Arabic
Page 37

A/53/358
Arabic
Page 38

A/53/358
Arabic
Page 39

A/53/358
Arabic
Page 40

A/53/358
Arabic
Page 41

A/53/358
Arabic
Page 42

A/53/358
Arabic
Page 43

A/53/358
Arabic
Page 44

A/53/358
Arabic
Page 45

A/53/358
Arabic
Page 46

A/53/358
Arabic
Page 19

A/53/358
Arabic
Page 47